

طريق المرأة العراقية الى البرلمان

بواسطة آيات مظفر نوري (ar/experts/ayat-mzfr-nwry/)

يونيو

متوفراً أيضاً باللغات:

(English (/policy-analysis/iraqi-womens-path-parliament))

عن المؤلفين

آيات مظفر نوري (ar/experts/ayat-mzfr-nwry/)

آيات مظفر نوري هي باحثة في الشأن السياسي وهي مساعدة في منتدى فكرية



هناك حاجة ماسة للإصلاح من أجل توفير فرص أكبر للتمثيل السياسي للمرأة العراقية

في عام 2020 أصدرت رئحة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (ونامي) ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (إسكوا) والمتحدة للمعايير التي تشير إلى أن العراق قد احتل المرتبة 70 عالمياً (https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Joint%20UNAMI%20ESCWA%20IF%20PR%201%20Nov%202020%20EN.pdf) من حيث تمثيل النساء في البرلمان، وفي حين تولت النساء بعض مواقع صنع القرار في الحكومة العراقية بعد عام 2003 لم تشغله النساء بعد أي مناصب رئاسية أو تنفيذية مهمة في الحكومة العراقية، بل على ذلك يشكل هذا النقص في تمثيل النساء تحديات كبيرة أمام تقدّمها ورافقتها في جميع أنحاء العراق لا سيما أنه يحد من قدرتهم على معالجة القضايا التي تؤثر عليهم بشكل مباشر في مدعومهم، ومن ثمّ ومن ظل المجتمع ذكورياً مثل العراق، هناك ضرورة ملحة لأن تحصل المرأة على المزيد من الرياح السياسية اللازمة لتحسين أوضاعها ومعالجة القضايا التي تؤثر عليها على هذا النحو لا تزال هناك حاجة ماسة لإبرام إصلاحات جديدة تهدف إلى نقل العقبات التي تحول دون المشاركة الفعالة والهادفة للمرأة في الحكومة العراقية بما في ذلك إصدار التشريعات المؤيدة للمرأة، وزيادة مشاركتها في قيادة الحزب وتنظيم حملات دعوية من قبل منظمات المجتمع المدني تدعوا لها النساء للانخراط بشكل فعال في الحياة العامة.

وفي حين نص الدستور العراقي النافذ لعام (2005) في المادة (14) على أن "ال العراقيين متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو الجنسية أو الأصل أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاجتماعي أو الاقتصادي". ما زالت المرأة تتعاني من عدة تحديات تعيق مشاركتها السياسية بشكل عام، ومشاركتها في الانتخابات والحياة السياسية بشكل خاص، إذ أن طبيعة المجتمع حددت وأطرت علاقة المرأة بمجتمعها (الذكور)، بحدود ضيقاً يقيمه تفكيك هذه الإشكالية وإثبات دورها الفاعل على الرغم من نظام الكوتا الحالي ما زال تمثيل المرأة داخل البرلمان لا يتناسب مع نسبة عدد النساء في العراق التي تتخطى حاجز ٣٪ من نسبة السكان في العراق.

إلى هذه النقطة تمثل عملية جمع تأييد ودعم الناخبين في الانتخابات سواء على نظام الدوائر المتعددة الكبيرة (المحافظة) أو نظام الدوائر الصغيرة (المحافظة) صعوبة شديدة بالنسبة للمرأة، وعلى الرغم من أن المشرع العراقي يخصص في الدستور العراقي نسبة تمثيل ثابتة للمرأة في مجلس النواب لا تقل عن 25٪ وأقرت على أساسه المفوضية العليا المستقلة للانتخابات (نظام الكوتا) ليحميها ويساهم في تمثيلها البرلماني بأدنى المستويات إلا أن نظام الكوتا وتلك النسبة التي اقرتها الدستور ما زالت غير كافية نظراً لأنها الفوز بـأحد مقاعد الرجال (خانم نظام الكوتا).

إضافة إلى ذلك تسمم اغلب الدوائر الانتخابية ذات بطابع عشائري أو ذيبي، وفي هذا الصدد تقول فيلاب الكعبي (https://ronahi.net/?p=53210)، رئيسة منظمة أوان للتوعية وتنمية القدرات "لقد أثبتت أن الكوتا في مفهوم دولتنا الحديثة ما هي إلا مجرد تمثيل بحت لجنس الإناث والتعامل من هذا المنطلق بحول القضية إلى مفهومها البيولوجي وليس من منطلق الأدوار الاجتماعية للرجل والمرأة والقابلة للتغيير مع التطور الاجتماعي وبذلك تصبح المرأة ميزة كمالية يجب أن تضاف إلى مقاعد البرلمان كالبهارات التي نشتم رائحتها في المطبخ السياسي".

إضافة إلى ذلك يقتضي التمييز أيضاً ليشمل الناخبات داخل البرلمان وضد توليهم المناصب العامة، فمثلاً بعض اللجان البرلمانية مثل لجنة الأمن والدفاع لا تكتفي على أمراً واحداً ناهيك عن عدم وصول المرأة وتمثيلها في الرئاسات الثلاث مثل هيئة رئاسة البرلمان أو منصب نائب رئيس الجمهورية أو نائب رئيس مجلس الوزراء كحد أدنى أو تمثيلها داخل قبة البرلمان خارجياً من خلال وزارة الخارجية، كما أن الأحزاب السياسية لم تهتم بتمكين المرأة وتنمية قدراتها بشكل حقيقي إلا في حالات نادرة كما في إقليم كردستان، إذ تأسد أن التنظيمات السياسية تبني وتصقل المرأة وتدفع بها باتجاه العلاقات الحكومية لتجعل في إدارتها، وعلى العكس تند أن بعض الأحزاب توظف وجود المرأة كواجهة صورية فقط وتستغل وجودها داخل قبة البرلمان وتسألب أداتها وتمعنها حق وحرية اتخاذ القرار والتصويت على طريقة غالباً ما يتم استغلال المرأة فقط شفيراً المقاعد واللجان، فيما أن فرضهم في أية مسؤولية كثيرة كما في اللحظة العربية، مما ينبع من مفهومهن منخفضة للغاية.

أما المرأة تحدي كبير في مواجهة هذه الظروف حيث يجب على المرشحة التي تأمل في الحصول على مقعد خارج نظام الكوتا أن تطرح برنامجهما وسبירתها بقوة وترامح الرجال وتنافسهم منافسة عادلة ووقف بقوه القانون أمام العقبات التي تحول دون مشاركتها السياسية.

في ضوء تلك التحديات التي تحول دون تمثيل المرأة في العملية السياسية بشكل فعال، هناك العديد من الخطوات التي تتعلق بقيادة المرأة في الحكومة والذى يجب على الجهات الفاعلة المختلفة في العراق اتباعها، وكبداية يجب إضافة مادة إلى قانون الأحزاب تضمن حصة المرأة في القيادات الذئبية بحيث لا تقل عن 25٪ على الأقل، مع إزام الأحزاب من خلال برامجها السياسية ومناهجها التنظيمية بتطوير وتمكين كادرها النسائية، مما يتوجب أيضاً على منظمات المجتمع المدني خاصة المنظمات التي تهتم بشئون المرأة أن تعمل على تصميم برامج تدريبية تستهدف المرأة والعمل على التطوير النساء العاملات في المجال السياسي، وبالتالي فالمشاركة الهدامة للمرأة لا تعنى فقط زيادة عدد النساء في الحياة السياسية لكنها تعنى أيضاً العمل على تغيير الأعراف والمعايير المجنونة التي تؤثر على المرأة، ومن ثم فإن اعتماد تشريعات مؤدية للمرأة من شأنها أن تسمح لها بمعالجة القضايا التي تهمها بشكل خاص مثل العنف المنزلي والتمييز في محل العمل حيث تواجه المرأة العراقية توجه تمييزاً صارخاً ومضائقاً وترهيباً في محل العمل خاصة النساء العارقيات اللواتي يعملن في وظائف رسمية كما هو الحال في كثير من الأحيان في أماكن أخرى ولا يزال لا يتنقّل نفس رواتب الرجال مقابل العمل المتساوٍ، ومن ثم يجب العمل على معالجة تلك القضايا حيث معالجتها قد تساهمن في زيادة المشاركة السياسية للمرأة.

وأخيراً يجب على الإعلام الماساهمة في توسيع المجتمع بأهمية دور النساء في العمل السياسي والعمل على تحسين صورة المرأة وإبراز إمكاناتها على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ومن ثم تحمل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية مسؤولية كبيرة وعلمي المعنيين من متخصصين ومنظمات وإعلاميين أن يساهموا بارتفاع الفكرة والمنظومة القيمية نحو العدالة في الاتجاه والتقييم وبالتالي تشكل هذه الإصلاحات نقطة انطلاق لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة، وفي حين ستنظر التحديات الحقيقة التي تواجهها المرأة العراقية قائمة حتى في حالة تتنفيذ هذه الإصلاحات، فمن الأهمية بمكان بدء الزخم في هذه العملية الإصلاحية، فلا يمكن للنساء اللواتي يعانين من التحرش والعنف المنزلي ونقص الفرص المهنية التطلع إلى التقدم.



BRIEF ANALYSIS

Iran Takes Next Steps on Rocket Technology

/ /

• Farzin Nadimi

(/policy-analysis/iran-takes-next-steps-rocket-technology)



BRIEF ANALYSIS

Saudi Arabia Adjusts Its History, Diminishing the Role of Wahhabism

/ /

• Simon Henderson

(/policy-analysis/saudi-arabia-adjusts-its-history-diminishing-role-wahhabism)



BRIEF ANALYSIS

Targeting the Islamic State: Jihadist Military Threats and the U.S. Response

February 16, 2022, starting at 12:00 p.m. EST (1700 GMT)

•

Ido Levy ,

Craig Whiteside

(/policy-analysis/targeting-islamic-state-jihadist-military-threats-and-us-response)